

حقوق الوالدين

إشعار الإجراءات الوقائية لولاية ميريلاند
الرضع والصغار/التعليم الخاص السابق للمدرسة
والتعليم الخاص



مُحدث في يناير 2010



Division of Special Education/
Early Intervention Services

حقوق الوالدين
إشعار الإجراءات الوقائية لولاية ميريلاند
الرضع والصغار، التعليم الخاص السابق للمدرسة، التعليم الخاص
يناير 2010

لا تقوم الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند بالتمييز بُناءً على العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو الأصل القومي أو الدين أو الإعاقة بشكل يؤثر على التوظيف أو الحصول على البرامج المتاحة. لأية تساؤلات تتعلق بالسياسة الإدارية، يُرجى الاتصال بفرع ضمان العدالة والالتزام (Equity Assurance and Compliance Branch)، هاتف 767-0433 (410) أو فاكس 767-0431 (410). هذا المستند مٌتاح بتنسيقات بديلة حسب الطلب، وذلك بما يتوافق مع قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات (ADA). اتصل بقسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند، هاتف صوتي 767-0242 (410)، أو فاكس 333-1571 (410).

تم تطوير وإخراج هذا المستند بواسطة قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، C Part Grant 090124A181H، وقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، A080035A27HO Grant B Part، وتمويل من وزارة التعليم الأمريكية، مكتب التعليم الخاص وخدمات إعادة التأهيل. يتلقى قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر تمويلًا من مكتب برامج التعليم الخاص، مكتب التعليم الخاص وخدمات إعادة التأهيل، وزارة التعليم الأمريكية. المعلومات الواردة في هذا المستند غير محمية بحقوق الطبع والنشر. نُشجع القراء على القيام بطباعة هذا المستند ونشره، لكن يرجى نسبه إلى قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر، الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند.

f EducationMaryland State Department o
Division of Special Education Early Intervention Services
200West Baltimore Street
Ninth Floor
21201Maryland ,Baltimore
410-767-0858 (هاتف)
410-333-1571 (فاكس)
org.marylandpublicschools.www

جدول المحتويات

1	إشعار الإجراءات الوقائية
1	اللغة الأم
1	البريد الإلكتروني
2	الإشعار الكتابي المسبق
2	الإشعار:
2	محتوى الإشعار الكتابي:
2	الموافقة
2	موافقة الوالدين على خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
2	حق الوالدين في رفض خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
3	موافقة الوالدين:
3	موافقة الوالدين على التقييم المبني:
3	بدلاء الوالدين لخدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:
4	القواعد الخاصة للتقييم المبني للفصل الذين تحت وصاية الولاية:
4	موافقة الوالدين على الخدمات:
4	سحب موافقة الوالدين على الخدمات:
4	موافقة الوالدين على إعادة التقييم:
5	توثيق الجهود المعقولة للحصول على موافقة الوالدين:
5	شروط أخرى للموافقة:
5	التقييم التعليمي المستقل
5	تعريفات:
6	معايير الهيئة الحكومية:
6	حق الوالدين في التقييم بنفقة حكومية:
6	التقييم المبدوء من الوالدين:
6	طلب تقييم من قاض القانون الإداري (ALJ):
7	سرية المعلومات
7	تعريفات:
7	الوقايات:
7	الموافقة:
8	حقوق الوصول:
8	سجل بالوصول:
8	تعديل السجلات بطلب من الوالدين:
9	إجراءات تدمير المعلومات:
9	حقوق الأطفال:
9	المعلومات التأديبية:
9	تأديب الأطفال ذوي الإعاقات
9	تعريفات:
10	سلطة موظفي المدرسة:
10	تحديد ظهور الإعاقة:
10	تغيير الوضع التعليمي:
11	الوضع التعليمي البديل والموقت:
11	الطعن في إجراء تأديبي:
11	الطفل غير محدد الأهلية:
12	الإحالة إلى والإجراء بواسطة تطبيق القانون والسلطات القضائية:
12	وضع الأطفال من جانب الوالدين فقط في المدارس الخاصة بنفقة حكومية
12	تحديد التعويض:
13	انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد
13	حلّ الخلافات
13	التوسط:

14	اجتماع الحث على التوسط:
14	الفرق بين شكوى الولاية والشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
15	شكوى الولاية
16	حل شكوى الولاية:
16	حل شكوى ولاية تابعة لجلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية:
16	شكوى بموجب الإجراءات القانونية:
16	محتوى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
17	الرد على الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
17	كفاية الإشعار:
17	وضع الطفل أثناء الإجراءات:
17	آلية التوصل لحل:
18	التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم:
19	اتفاق قرار التسوية:
19	جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية:
19	قاض القانون الإداري (ALJ):
19	موضوع الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:
19	حقوق الاستماع:
19	الكشف الإضافي عن المعلومات:
20	حقوق الوالدين:
20	قرار جلسة الاستماع:
20	شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية:
20	المدة الزمنية وملانمة جلسة الاستماع:
20	المدد الزمنية المعجلة:
21	حسم قرار جلسة الاستماع:
21	الطعن:
21	رسوم المحاماة
23	مرفق: مخطط مقارنة آليات حل الخلافات لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إشعار الإجراءات الوقائية

يتضمن إشعار الإجراءات الوقائية تفسيراً كاملاً لحقوقك بشكل يسهل فهمه بلغتك الأصلية. ينطبق إشعار الإجراءات الوقائية هذا على الأطفال والأسر التي تتلقى خدمات من خلال الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP)، وأيضاً على الأطفال/الطلاب الذين يتلقون خدمات من خلال برنامج التعليم الفردي (IEP).

وُضعت بنود الحماية المتضمنة في هذا المستند بواسطة القانون الفيدرالي لتحسين تعليم الأفراد المعاقين لعام 2004 (IDEA) و 2004، 20 C.S.U. § 1400et seq، والفصول التالية من مجموعة تشريعات ولاية ميريلاند أو COMAR : COMAR 05.01.A13، و 08.03.A13COMAR، و 13.01.A13COMAR. يجب على كل هيئة حكومية الحفاظ على وإرساء وتطبيق الإجراءات الوقائية التي تحقق شروط قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لعام 2004. الهيئة الحكومية هي الهيئة التي توفر خدمات الخطط الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) وبرامج التعليم الفردي (IEP) للطفل.

سيُتلقى الوالدان نسخة من مستند الإجراءات الوقائية مرة واحدة كل سنة، فيما عدا إعطاء الهيئة الحكومية للوالدين نسخة أخرى من المستند:

- عند الإحالة الأولية أو عند طلب الوالدين للتقييم،
- عند استلام شكوى التعليم الخاص الأولى للولاية طبقاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 CFR 300.151) وحتى الجزء (300.153) في السنة الدراسية،
- عند استلام الشكوى الأولى بموجب الإجراءات القانونية طبقاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.507) في السنة الدراسية،
- عند اتخاذ قرار بتنفيذ إجراء تأديبي، و
- عند طلب الوالدين.

قد تضع الهيئة الحكومية نسخة حالية من إشعار الإجراءات الوقائية على موقع الويب الخاص بها إن وُجد.

يتضمن مستند الإجراءات الوقائية تفسيراً كاملاً لحقوق الوالدين، بشكل يسهل فهمه باللغة الأم للوالدين، إلا إذا كان من غير الممكن فعل ذلك. إذا كانت اللغة الأم أو وسيلة الاتصال الأخرى الخاصة بالوالدين هي لغة غير كتابية، يكون على الهيئة الحكومية اتخاذ خطوات لضمان ترجمة الإجراءات الوقائية شفهيًا أو بوسائل أخرى إلى اللغة الأم للوالدين أو وسيلة الاتصال الأخرى. يجب أن تحتفظ الهيئة الحكومية بدليل كتابي يُثبت أن الإشعار قد تمت ترجمته وأن الوالدين قد فهموا محتوى الإجراءات الوقائية.

اللغة الأم

من حق الوالدين أن يتلقوا المعلومات بلغة مفهومة.

اللغة الأم، عند استخدامها مع الشخص الذي لديه إمام محدود باللغة الإنجليزية، فإن ذلك يعني التالي:

- اللغة المستخدمة عادة بواسطة هذا الشخص، أو في حالة الطفل، هي اللغة المستخدمة عادة بواسطة والدي الطفل،
- في كل الاتصال المباشر مع الطفل (مشملاً على تقييم الطفل)، هي اللغة المستخدمة عادة بواسطة الطفل في المنزل أو في البيئة التعليمية.

بالنسبة للشخص الذي يعاني من الصمم أو العمى، أو بالنسبة للشخص الذي ليست لديه لغة كتابية، يكون أسلوب الاتصال هو ما يستخدمه الشخص عادة (مثل لغة الإشارة، أو لغة برايل، أو الاتصال الشفهي).

البريد الإلكتروني

يمكن للوالدين اختيار استلام الإشعارات إلكترونياً إذا كان هذا الخيار متاحاً. إذا كانت الهيئة الحكومية تعطي للوالدين خيار تلقي المستندات بالبريد الإلكتروني، فيمكن لك اختيار استلام التالي بواسطة البريد الإلكتروني:

- الإشعار الكتابي المُسبق،
- إشعار الإجراءات الوقائية، و
- الإشعارات المتعلقة بطلب الاستشكال القانوني.

الإشعار الكتابي المُسبق

الوالدان لديهما حق تلقي معلومات كتابية عن أنشطة الهيئة الحكومية بالنسبة لخدمات التدخل المبكر أو التعليم الخاص للطفل.

الإشعار:

يجب على الهيئة الحكومية أن تُعطي الوالدين إشعارًا كتابيًا في كل مرة تقوم بـ:

- اقتراح بدء أو تغيير المعاينة والتقييم والبرنامج التعليمي، أو الوضع التعليمي للطفل أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل، أو توفير خدمات التدخل المبكر للطفل ولأسرة الطفل بالنسبة لخدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط.
- رفض بدء أو تغيير المعاينة أو التقييم أو البرنامج التعليمي أو الوضع التعليمي للطفل أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل.

عندما يتعلق الإشعار الكتابي بنشاط يتطلب موافقة الوالدين، قد تعطي الهيئة الحكومية إشعارًا كتابيًا في نفس الوقت.

محتوى الإشعار الكتابي:

الإشعار الكتابي يجب أن:

- يصف النشاط (الأنشطة) التي اقترحتها الهيئة الحكومية أو التي رفضت أن تقوم بها،
- ويفسر سبب اقتراح أو رفض الهيئة الحكومية تنفيذ النشاط (الأنشطة)،
- ويصف كل إجراء تقييمي أو تقدير أو تسجيل أو تقرير استخدمته الهيئة الحكومية في تقرير اقتراح أو رفض النشاط (الأنشطة)،
- ويتضمن تصريحاً بأن الوالدين لديهما حمايات بموجب بنود الإجراءات الوقائية في قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)،
- ويخبر الوالدين بكيفية الحصول على تفسير للإجراءات الوقائية إذا ما كان النشاط الذي تقترحه أو ترفضه الهيئة الحكومية ليس إحالة أولية للتقييم،
- ويتضمن مصادر الاتصال من أجل الوالدين للحصول على المساعدة في فهم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)،
- ويصف أية اختيارات أخرى بحثها فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخاصين بالطفل، وأسباب رفض هذه الاختيارات، و
- يقدم تفسيراً للأسباب الأخرى لاقتراح أو رفض الهيئة الحكومية للنشاط.

الموافقة

موافقة الوالدين على خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:

يجب الحصول على موافقة كتابية مبنية على معرفة قبل:

- التقييم المبدئي للتقييم المبدئي والتقدير للطفل
- تحديد مصادر وأولويات ومخاوف الأسرة المرتبطة بتعزيز تطور الطفل
- بدء توفير خدمات التدخل المبكر والتقييمات الإضافية
- إذا لم يتم إعطاء الموافقة الكتابية، يجب على الهيئة الحكومية المحلية بذل جهود معقولة لضمان أن الوالدين:
 - مدركون تمامًا لطبيعة التقييم والتقدير أو الخدمات التي ستكون متاحة
 - ومتفهمون أن الطفل لن يكون قادرًا على تلقي التقييم والتقدير أو الخدمات إلا إذا تم إعطاء الموافقة الكتابية.

حق الوالدين في رفض خدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:

يمكن لوالدي الطفل المؤهل تحديد ما إذا كانوا هم أو الطفل أو أفراد الأسرة الآخرين سيتقبلون أو يرفضون خدمة تدخل مبكر ويمكن لهم أن يرفضوا هذه الخدمة بعد قبولها أو لا بدون المجازفة بخدمات تدخل مبكر أخرى. إذا ما اختار الوالدان الاستمرار في خدمات التدخل المبكر لطفل يبلغ الثالثة أو أكثر، يجب أن يتم إدراج مكون تعليمي. إذا لم يرغب الوالدان في المكون التعليمي، فلن يكونوا مؤهلين لتلقي خدمات التدخل المبكر.

موافقة الوالدين:

يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة الوالدين على تقييم الطفل من أجل التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، وقبل توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات. يحق للوالدين سحب الموافقة في أي وقت. هناك بعض الاستثناءات للموافقة على التقييم.

تعني الموافقة أن الوالدين:

- قد تم إخبارهما بشكل كامل بكافة المعلومات المرتبطة بالنشاط الذي طلبت الموافقة من أجله، وذلك بلغتهما الأم أو أسلوب اتصال آخر،
- ويفهما ويوافقا كتابيًا على تنفيذ النشاط الذي طلبت من أجله موافقتكما وأن تصف الموافقة ذلك النشاط وتذكر السجلات (إن وجدت) التي سيتم كشفها ولمن يتم الكشف،
- ويفهما أن منح الموافقة اختياري ويمكن إلغاؤها في أي وقت.

إذا ما سحب الوالدان الموافقة، فإن ذلك لا يلغي نشاطًا حدث بين الوقت الذي تلقت فيه الهيئة الحكومية الموافقة وقبل سحبها.

إذا ما ألغى الوالدان موافقتكما كتابيًا بالنسبة لتلقي طفلهما خدمات التعليم الخاص بعد أن تم توفير التعليم الخاص للطفل وما يرتبط به من خدمات بصفة مبدئية، لن يكون مطلوبًا من الهيئة الحكومية تعديل سجلات تعليم الطفل لإزالة أية إشارات إلى تلقي الطفل للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات بسبب إلغاء الموافقة

موافقة الوالدين على التقييم المبدئي:

قبل أن تتمكن الهيئة الحكومية من إجراء تقييم مبدئي للطفل لتحديد ما إذا كان الطفل مؤهلاً لخدمات التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات. يجب على الهيئة الحكومية:

- توفير إشعار كتابي مسبق للوالدين بالنشاط المقترح، و
- الحصول على موافقة الوالدين.

يجب أن تبذل الهيئة الحكومية جهودًا معقولة للحصول على موافقة مبنية على معرفة للتقييم المبدئي لتقرير ما إذا كان الطفل طفلًا ذا إعاقة تتطلب توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات.

إن موافقة الوالدين على التقييم المبدئي لاتعني أن الوالدين قد أعطيا موافقتكما أيضًا للهيئة الحكومية لبدء توفير التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل.

بدلاء الوالدين لخدمات الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) فقط:

سنقوم الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند بتعيين والد بديل لتمثيل الطفل المؤهل في حالة:

- عدم القدرة على تحديد والدي الطفل
- عدم قدرة الهيئة الحكومية، بعد بذل جهود معقولة، على العثور على والدي الطفل
- كان الطفل تحت وصاية ولاية ميريلاند

معايير بدلاء الوالدين:

- عدم التعارض مع مصلحة الطفل
- امتلاك المعرفة والمهارات التي تضمن التمثيل الكفؤ للطفل
- ألا يكون موظفًا في الولاية أو موظفًا لدى أي موفر خدمة مُضمنة في تقديم التدخل المبكر أو الخدمات الأخرى للطفل أو لأسرة الطفل
- ألا يُعتبر موظفًا للهيئة فقط لأنه يتم الدفع للشخص بواسطة الهيئة الحكومية ليكون والدًا بديلًا

وعلى الهيئة المحلية الرئيسية تسليم طلب كتابي إلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند لتعيين والد بديل عند تحديد الحاجة إلى ذلك. سيقوم مشرف الإدارة التعليمية أو الشخص المُعين بتعيين شخص موصى به للقيام بدور الوالد البديل.

يمكن أن يمثل الوالد البديل الطفل في كل الأمور المتعلقة بـ:

- تقييم وتقدير الطفل

- تطوير وتطبيق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) الخاصة بالطفل، بما في ذلك التقييمات السنوية والمراجعات الدورية
- التوفير المستمر لخدمات التدخل المبكر للطفل والأسرة

القواعد الخاصة للتقييم المبدي للفُصُر الذين تحت وصاية الولاية:

- إذا كان الطفل قاصراً تحت وصاية الولاية ولا يعيش/يعيش مع والديه، فلا تحتاج الهيئة الحكومية إلى موافقة الوالدين على التقييم المبدي لتحديد ما إذا كان الطفل معاقاً وذلك إذا:
- رغم بذل جهود معقولة، لم تستطع الهيئة الحكومية العثور على والدي الطفل،
 - أو تم إلغاء حقوق الوالدين وفقاً لقانون الولاية، أو
 - قيام القاضي بإعطاء حق اتخاذ القرارات التعليمية والموافقة على التقييم المبدي إلى شخص غير الوالدين.

موافقة الوالدين على الخدمات:

- يجب على الهيئة الحكومية بذل جهود معقولة للحصول على موافقة مبنية على معرفة قبل توفير التدخل المبكر والتعليم الخاص وما يرتبط بذلك من خدمات للطفل للمرة الأولى.
- الهيئة الحكومية يجب أن تستخدم التوسط أو الإجراءات القانونية المتبعة للحصول على اتفاق أو حكم بإمكانية تقديم التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات موصى بها من قبل فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخاصين بالطفل بدون موافقة الوالدين إذا ما كان الوالدان:
- قد رفضا إعطاء موافقتهم لتلقي الطفل للتدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، أو
 - لم يستجيبا لطلب تقديم الموافقة على توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة.

إذا ما رفض الوالدان إعطاء موافقتهم على تلقي طفلهما للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة، أو إذا لم يستجب الوالدان لطلب إعطاء الموافقة، تكون الهيئة الحكومية:

- غير مخالفة لشرط توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل، و
- غير مطالبة بعقد اجتماع الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو اجتماع برنامج التعليم الفردي (IEP) أو وضع خطة IFSP/برنامج IEP للطفل.

سحب موافقة الوالدين على الخدمات:

- إذا ما سحب والدا الطفل موافقتهم كتابياً بالنسبة لاستمرار توفير التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات في أي وقت بعد بدء الهيئة الحكومية في التوفير المبدي للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، فإن الهيئة الحكومية—
- غير مطالبة بتعديل سجلات تعليم الطفل لإزالة أية إشارات إلى تلقي الطفل للتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات بسبب إلغاء الموافقة،
 - لا يجوز لها الاستمرار في تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات إلى الطفل، لكن يجب عليها تقديم إشعار كتابي مُسبق إلى الوالدين بالطلب الكتابي بإيقاف كل التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، قبل التوقف عن تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات،
 - لا يجوز لها استخدام التوسط أو الإجراءات القانونية المتبعة للحصول على اتفاق أو حكم بإمكانية استمرار تقديم هذه الخدمات إلى الطفل،
 - لن تُعتبر مخالفة لشرط جعل التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) مُتاحاً للطفل بسبب عدم توفير المزيد من التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل،
 - ولن تكون مطالبة بعقد اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أو وضع برنامج التعليم الفردي للطفل لتقديم المزيد من التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات.

سحب الموافقة لا يلغي نشاطاً حدث بين الوقت الذي تلقت فيه الهيئة الحكومية الموافقة وقبل سحب الموافقة.

موافقة الوالدين على إعادة التقييم:

- يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة مبنية على معرفة قبل إجراء تقديرات فردية جديدة على الطفل، إلا إذا استطاعت الهيئة الحكومية إظهار:
- اتخاذ خطوات معقولة للحصول على موافقة الوالدين على إعادة التقييم، و
 - عدم استجابة الوالدين.

إذا رفض الوالدان إعطاء الموافقة على التقديرات الجديدة، يجوز للهيئة الحكومية السعي إلى إلغاء رفض الوالدين باستخدام التوسط والإجراءات القانونية المتبعة، لكنها غير مطلوبة بذلك. وكما هو الحال مع التقييم المبدئي، لن تكون الهيئة الحكومية مخالفة لواجباتها تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) إذا رفضت إجراء تقديرات جديدة.

توثيق الجهود المعقولة للحصول على موافقة الوالدين:

يجب أن تحتفظ الهيئة الحكومية بمستندات تثبت الجهود المعقولة المبذولة للحصول على موافقة الوالدين للتقييمات المبدئية، ولتوفير التدخل المبكر أو التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات لأول مرة، ولإعادة التقييم، ولتحديد مكان والدي الفُصر الذين هم تحت وصاية الولاية للتقييمات المبدئية.

يجب أن يشتمل التوثيق على سجل بمحاولات الهيئة الحكومية للحصول على موافقة الوالدين، مثل:

- سجلات مفصلة بالمكالمات التليفونية التي أجريت أو التي تمت محاولة إجرائها ونتائج هذه المكالمات،
- ونسخ من المراسلات الصادرة إلى الوالدين وأي ردود تم تلقيها، وـ
- السجلات المفصلة للزيارات إلى منزل أو مكان عمل الوالدين ونتائج هذه الزيارات.

شروط أخرى للموافقة:

موافقة الوالدين ليست مطلوبة قبل أن تقوم الهيئة الحكومية بـ:

- فحص البيانات الموجودة كجزء من تقييم الطفل أو إعادة تقييمه، أوـ
- إعطاء الطفل اختبار أو تقييم آخر سيتم إعطاؤه لكل الأطفال، إلا إذا كانت الموافقة مطلوبة من الوالدين بالنسبة لكل الأطفال قبل هذا الاختبار أو التقييم.

لا يجوز للهيئة الحكومية استخدام رفض الوالدين أن يوافقاً على خدمة أو نشاط واحد لحرمان الوالدين أو الطفل أي خدمة أو فائدة أو نشاط آخر.

إذا ما سجل الوالدان طفلها في مدرسة خاصة على نفقتها الخاصة، فلا يجوز للهيئة الحكومية أن تستخدم الوساطة أو الإجراءات القانونية المتبعة لتحديد أهلية الطالب وهي غير مطلوبة باعتبار الطفل مؤهلاً لتلقي خدمات عادلة، إذا:

- لم يقدم الوالدان الموافقة على التقييم المبدئي لطفلها أو إعادة التقييم، أو
- عدم استجابة الوالدين لطلب تقديم الموافقة.

التقييم التعليمي المستقل

إذا لم يوافق الوالدان على تقييم تم إجراؤه بواسطة الهيئة الحكومية، فإنه يحق لهما أن يُقيما الطفل بواسطة شخص لا يعمل لدى الهيئة الحكومية.

تعريفات:

- التقييم التعليمي المستقل يعني الاختبارات وإجراءات التقدير التي يتم إجراؤها بواسطة أشخاص مؤهلين بشكل مناسب وغير معينين لدى الهيئة الحكومية المسؤولة عن تعليم الطفل، و
- النفقة الحكومية إما تعني دفع الهيئة الحكومية للتكلفة الكاملة للتقييم أو ضمان تقديم التقييم بدون تكلفة على الوالدين.

يحق للوالدين الحصول على تقييم تعليمي مستقل للطفل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) تبعاً للإجراءات المتوفرة أدناه. على الهيئة الحكومية تزويد الوالدين، بُناءً على طلب لتقييم تعليمي مستقل، بمعلومات عن:

- أين يمكن الحصول على تقييم تعليمي مستقل، و
- معايير الهيئة الحكومية المُطبقة على التقييم التعليمي المستقل.

معايير الهيئة الحكومية:

عندما يكون التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية، فيجب أن تكون المعايير التي يتم من خلالها الحصول على التقييم التعليمي المستقل بما في ذلك موقع التقييم ومؤهلات المُمتحن هي نفس المعايير التي تستخدمها الهيئة الحكومية عند بدئها للتقييم، إلى حد أن تكون تلك المعايير متفقة مع حق الوالدين في تقييم تعليمي مستقل. فيما عدا المعايير المشروحة سابقاً، فلا يجوز للهيئة الحكومية أن تفرض شروطاً أو مدة زمنية ترتبط بالحصول على التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية.

حق الوالدين في التقييم بنفقة حكومية:

الوالدان لديهما الحق في تقييم تعليمي مستقل بنفقة حكومية إذا لم يتفق الوالدان مع التقييم المُتلقى من الهيئة الحكومية. إذا طلب الوالدان تقييماً تعليمياً مستقلاً بنفقة حكومية، فيجب على الهيئة الحكومية، بدون تأخر غير ضروري، القيام بما:

- بدء جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية لإظهار أن تقييمها ملائم، أو
- ضمان توفير تقييم تعليمي مستقل بنفقة حكومية، إلا إذا عرضت الهيئة الحكومية في جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية أن التقييم الذي حصل عليه الوالدان لم يحقق معايير الهيئة الحكومية.

إذا ما بدأت الهيئة الحكومية جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية وكان القرار النهائي هو أن تقييم الهيئة الحكومية ملائم، لا يزال لدى الوالدان الحق في تقييم تعليمي مستقل، لكن ليس بنفقة حكومية.

إذا طلب الوالدان تقييم تعليمي مستقل، يجوز للهيئة الحكومية سؤال الوالدين عن سبب اعتراضهما على التقييم الحكومي. لكن مع هذا، لا يكون تفسير الوالدين مطلوباً ولا يجوز للهيئة الحكومية أن تؤخر بدون مبرر أياً من توفير التقييم التعليمي المستقل بنفقة حكومية أو بدء جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية للدفاع عن تقييم الهيئة الحكومية.

التقييم المبدوء من الوالدين:

يحق للوالدين دائماً أن يحصلوا على تقييم تعليمي مستقل من متخصصين ذوي كفاءة من اختيارهما وعلى نفقتهم الخاصة. يجب أن يدرس فريق خطة IFSP/برنامج IEP المعلومات من التقييم المبدوء من قبل الوالدين على نفقتهم الخاصة، إذا ما كان يحق معايير الهيئة الحكومية، عند اتخاذ أية قرارات بالنسبة لتقديم التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل. يمكن أيضاً تقديم نتائج التقييم الخاص المبدوء من الوالدين كدليل في الجلسة بموجب الإجراءات القانونية بخصوص الطفل.

طلب تقييم من قاض القانون الإداري (ALJ):

إذا طلب قاض القانون الإداري (ALJ) مع مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) تقييماً تعليمياً مستقلاً كجزء من جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية، يجب أن تكون تكلفة التقييم بنفقة حكومية.

سرية المعلومات

يحق للوالدين الاطلاع على سجلات طفلها والطلب من الهيئة الحكومية تصحيح سجل الطفل إذا اعتقدا أن السجل غير صحيح. من حق الوالدين الموافقة على الكشف عن معلومات تتعلق بطفلها، لكن مع هذا فإن الموافقة غير مطلوبة في بعض الظروف. الوالدان لديهما الحق أن يتوقعا من الهيئة الحكومية المحافظة على سرية التدخل المبكر والسجلات التعليمية الخاصة بالطفل وأن يطالبا الهيئة الحكومية بتدمير المعلومات التعليمية للطفل عندما لا تعود هناك حاجة إليها.

تعريفات:

التدمير يعني التدمير المادي أو إلغاء ما يدل على الشخصية من معلومات حتى تصبح المعلومات غير دالة على الشخصية.

السجلات التعليمية تعني نوع السجلات التي تقع في نطاق تعريف "سجلات التعليم" في تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C). الجزء 99 (التشريعات التي تُطبق الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية [FERPA] لعام 1974) مشتملة على سجلات التدخل المبكر.

الهيئة المشاركة تعني أية هيئة أو مؤسسة تجمع أو تستخدم أو تحتفظ بالمعلومات الدالة على الشخصية، أو التي تُؤخذ منها المعلومات، بموجب الجزء C أو الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

تتضمن المعلومات الدالة على الشخصية:

- اسم الطفل، ووالدي الطفل، وأفراد الأسرة الآخرين،
- أو عنوان الطفل،
- أو ما يدل على الشخصية، مثل رقم الضمان الاجتماعي للطفل، أو
- قائمة بالسمات الشخصية أو المعلومات الأخرى التي يمكن من خلالها تحديد الطفل بتأكيد لا بأس به.

الوقايات:

يجب على كل هيئة مشاركة حماية سرية المعلومات الدالة على الشخصية في مراحل الجمع والتخزين والكشف والتدمير. موظف واحد في الهيئة الحكومية يكون مسؤولاً عن حماية سرية المعلومات الدالة على الشخصية. بالإضافة إلى شروط هذه الإجراءات الوقائية، أيضاً تحكم القوانين الفيدرالية وقوانين وتشريعات الولاية حماية السجلات التعليمية. يجب أن يتلقى كل موظفي الهيئة الحكومية الذين يجمعون ويستخدمون المعلومات الدالة على الشخصية تدريباً بخصوص سياسات وإجراءات الولاية بشأن سرية المعلومات الدالة على الشخصية. على كل هيئة مشاركة الاحتفاظ، لأغراض التفتيش العام، بقائمة حديثة بأسماء ووظائف هؤلاء الموظفين داخل الهيئة الذين يمكن لهم الوصول إلى المعلومات الدالة على الشخصية.

الموافقة:

يجب أن تحصل الهيئة الحكومية على موافقة الوالدين قبل الكشف عن المعلومات الدالة على الشخصية لأي شخص غير موظفي الوكالات المشاركة الذين يجمعون أو يستخدمون المعلومات وفقاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، أو لأي هدف غير تحقيق شروط توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). لا يتطلب الكشف المقصود عند الإحالة إلى وعند الإجراء بموجب تطبيق القانون والسلطات القضائية بشأن الإبلاغ عن جريمة تم ارتكابها بواسطة طفل ذي إعاقة لموافقة الوالدين إلى الحد الذي يكون فيه النقل مسموحاً بواسطة الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA).

لا يجوز للهيئة الحكومية أن تُصدر معلومات من السجلات التعليمية للوكالات المشاركة بدون موافقة الوالدين إلا إذا كانت مُفوضة بذلك بموجب الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA). وضعت الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند قوانين وإجراءات للوكالات الحكومية، مشتملة على العقوبات التي تستخدمها الولاية لضمان اتباع سياساتها وإجراءاتها، وضمان أن شروط السرية قد تم تحقيقها طبقاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) والحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA).

كل هيئة حكومية مُطلبة أن يكون لديها إجراءات مُتبعة عن مدى ملائمة تقديم الإشعارات لإخبار الوالدين بشكل كامل عن شروط السرية للمعلومات الدالة على الشخصية مشتملة على:

- وصف بالمدى الذي يُقدم من خلاله الإشعار باللغات الأم للمجموعات السكانية المختلفة في الولاية،

- ووصف بالأطفال الذين يتم الاحتفاظ بالمعلومات الدالة على شخصيتهم، وأنواع المعلومات المطلوبة،
 - وملخص بالسياسات والإجراءات التي يجب أن تتبعها الوكالات المشاركة بالنسبة لتخزين المعلومات الدالة على الشخصية، وكشفها لآخرين، والاحتفاظ بها، وتدميرها،
 - ووصف بالسياسات والإجراءات المستخدمة في حالة رفض الوالدين لإعطاء الموافقة،
 - ووصف لكل حقوق الوالدين والأطفال بالنسبة لهذه المعلومات، مشتملاً على الحقوق بموجب الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) وتطبيق اللوائح في تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C. § 99).
- قبل أي تحديد كبير أو تحديد مكان أو نشاط تقييمي، يجب أن يتم نشر الإشعار أو الإعلان عنه في الصحف أو وسيلة إعلام أخرى، أو كلاهما، وأن يكون نشرًا كافيًا لإخبار أولياء الأمور بالنشاط في نطاق القطاع القضائي.

حقوق الوصول:

على كل هيئة حكومية السماح للوالدين بالتفتيش ومراجعة أي سجلات تعليمية ترتبط بطفلها تم جمعها والحفاظ عليها واستخدامها بواسطة الهيئة الحكومية بشأن المعايير والتقييم والوضع التعليمي للطفل وتطوير وتطبيق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) وتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE). على الهيئة الحكومية الالتزام بالاستجابة للطلب بدون تأخير غير ضروري وقبل أي اجتماع بالنسبة لخطة IFSP أو برنامج IEP، أو أي جلسة استماع بموجب الإجراءات، على ألا يكون بعد أكثر من 45 يوماً بعد تقديم الطلب بأي حال من الأحوال.

- يتضمن حق الوالدين في الفحص والإطلاع على السجلات التعليمية ضمن هذا القسم الحق في:
- رد من الهيئة الحكومية على الطلبات المعقولة للحصول على تفسيرات وتوضيحات للسجلات،
 - وطلب أن توفر الهيئة الحكومية نسخ من السجل إذا كان عدم توفير النسخ سيحرم الوالد بشكل مؤثر من ممارسة حقه في الفحص والإطلاع على السجلات،
 - والسماح لممثل الوالدين بفحص ومراجعة السجلات.

يمكن أن تقترض الهيئة الحكومية أن الوالدين لديهما سلطة الفحص والإطلاع على السجلات الخاصة بطفلهم إلا إذا كانت الهيئة الحكومية قد تم إعلامها أن أحد الوالدين ليست لديه السلطة بموجب قانون الولاية المُطبق والذي يحكم أمور مثل الوصاية والانفصال والطلاق.

سجل بالوصول:

على كل هيئة حكومية الاحتفاظ بسجل بالأشخاص، من غير الوالدين والموظفين المُفوضين بذلك في الهيئة الحكومية، الذين حصلوا على إذن بالوصول إلى السجلات التعليمية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب الجزء C أو الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، مشتملاً على اسم الشخص وتاريخ إعطاء إذن الوصول، والهدف الذي من أجله تم السماح للشخص باستخدام السجلات. إذا اشتمل أي سجل تعليمي على معلومات عن أكثر من طفل، فيحق لوالدي كل طفل أن يفحصا ويراجعا المعلومات المتعلقة بطفلهم فقط أو أن يتم إعلامهما بهذه المعلومات المحددة. على كل هيئة تعليمية تزويد الوالدين، بُناءً على طلب منهما، بقائمة بأنواع وأماكن السجلات التعليمية التي تم جمعها، والاحتفاظ بها واستخدامها بواسطة الهيئة الحكومية. يحق لكل هيئة حكومية فرض رسوم لنسخ السجلات التعليمية التي يتم تحضيرها للوالدين إذا كانت هذه الرسوم لا تحرم الوالدين بشكل مؤثر من ممارسة حقهما في فحص ومراجعة هذه السجلات. لا يحق للهيئة الحكومية أن تفرض رسوماً على بحث واسترجاع المعلومات من السجلات التعليمية.

تعديل السجلات بطلب من الوالدين:

إذا ما رأي الوالدان أن المعلومات في السجلات التعليمية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى لطفلها، فيمكن للوالدين أن يطلبوا من الهيئة الحكومية التي تقوم بالاحتفاظ بالمعلومات أن تعدل هذه المعلومات. يجب أن تقرر الهيئة الحكومية ما إذا كانت ستعدل المعلومات وفقاً لطلب الوالدين خلال فترة معقولة من وقت تلقي الطلب. إذا رفضت الهيئة الحكومية تعديل المعلومات وفقاً للطلب، فعليها إبلاغ الوالدين بالرفض وإعلامها بالحق في جلسة استماع للاعتراض على المعلومات المذكورة في السجلات التعليمية. ويجب عند عقد جلسة الاستماع للاعتراض على المعلومات التي في السجلات التعليمية أن تُعقد بموجب إجراءات الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA) كما هو مذكور في تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C. § 99.22).

يجب على الهيئة الحكومية، بناءً على طلب، إتاحة فرصة عقد جلسة استماع للوالدين للاعتراض على المعلومات في السجلات التعليمية لضمان أنها ليست غير دقيقة، أو مضللة، أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل. إذا قررت الهيئة الحكومية، نتيجة لجلسة الاستماع، أن المعلومات غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل، يجب على الهيئة الحكومية تعديل المعلومات تبعًا لذلك وإخبار الوالدين بالتعديل كتابيًا. إذا قررت الهيئة الحكومية، نتيجة لجلسة الاستماع، أن المعلومات ليست غير دقيقة أو مضللة أو مخالفة للخصوصية أو للحقوق الأخرى للطفل، يكون عليها إبلاغ الوالدين بالحق في وضع تصريح في السجلات التي تحتفظ بها الهيئة عن الطفل للتعليق على المعلومات أو ذكر أية أسباب للاختلاف مع قرار الهيئة الحكومية. أي تفسير يتم وضعه في سجلات الطفل يجب:

- أن يتم الاحتفاظ به بواسطة الهيئة الحكومية كجزء من سجل الطفل طالما كان السجل أو الجزء المُفقد محتفظ به بواسطة الهيئة الحكومية، و
- الكشف عن التفسير لأي طرف يطلب نسخة من سجل الطفل أو الجزء المُفقد.

إجراءات تدمير المعلومات:

الهيئة الحكومية مُطالبه بإبلاغ الوالدين عندما تكون المعلومات الدالة على الشخصية التي تم جمعها والاحتفاظ بها واستخدامها بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لم تعد هناك حاجة إليها في توفير التدخل المبكر والخدمات التعليمية للطفل. ويجب تدمير المعلومات عند طلب الوالدين لذلك. لكن مع هذا، يمكن الاحتفاظ بسجل دائم يشتمل على اسم الطفل والعنوان ورقم الهاتف ودرجات الطفل وسجل الحضور والمواد التي حضرها ومستوى الصف الدراسي الذي وصل إليه والسنة التي وصل إليها دون أن يكون لهذا وقتًا محددًا.

حقوق الأطفال:

بموجب تشريعات الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية (FERPA)، فإن حقوق الوالدين الخاصة بالسجلات التعليمية للطفل تنتقل إلى الطفل بمجرد وصوله/وصولها لسن 18 سنة، إلا إذا كانت إعاقة الطفل تجعله غير مؤهل تبعًا لقانون الولاية. إذا انتقلت حقوق الوالدين بموجب الجزء B لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) إلى الطفل الذي وصل سن الرشد، فإن الحقوق المتعلقة بالسجلات التعليمية يجب أن تنتقل إلى الطفل أيضًا. لكن مع هذا، يجب أن تقدم الهيئة الحكومية للوالدين والطفل أي إشعار مطلوب وفقًا لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). يُرجى الرجوع إلى "انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد" للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة.

المعلومات التأديبية:

يحق للهيئة الحكومية إدراج بيان في سجلات الطفل بأي إجراء تأديبي حالي أو سابق تم اتخاذه ضد الطفل ونقل معلومات التأديب، وذلك كحقها في إدراج المعلومات التأديبية ونقلها مع السجلات للأطفال غير المعاقين. يمكن أن يتضمن البيان وصفًا بأي سلوك صادر عن الطفل مما يتطلب الإجراء التأديبي، ووصف بالإجراء التأديبي الذي تم اتخاذه، وأي معلومات أخرى مرتبطة بأمن الطفل والأشخاص الآخرين المحتكين بالطفل. إذا تم انتقال الطفل من مدرسة إلى أخرى، يجب أن يشتمل نقل أي من سجلات الطفل على كل من برنامج التعليم الفردي (IEP) الحالي وأي بيان بإجراء تأديبي حالي أو سابق تم اتخاذه ضد الطفل.

تأديب الأطفال ذوي الإعاقات

تنطبق المعلومات التالية على الأطفال ذوي الإعاقات، من عمر 3 سنين إلى 21 سنة، الذين يتلقون خدمات من خلال خطة IFSP ممتدة أو برنامج IEP ممتد.

يكون من حق الوالدين إجراءات ووقايات معينة إذا قامت الهيئة الحكومية باتخاذ إجراءات تأديبية معينة تجاه طفلها. يجب على الهيئة الحكومية تقديم الخدمات التعليمية للطفل، بعد استبعاد الطفل لأكثر من 10 أيام في السنة الدراسية لمخالفة (مخالفات) قواعد سلوكيات الطالب.

تعريفات:

لأهداف هذا الجزء، تُطبق التعريفات التالية:

- مادة مُراقبة تعني مخدر أو مادة أخرى تم تعريفها وفقًا للملحقات I، أو II، أو III، أو IV، أو V في الجزء 202(c) من قانون المواد المُراقبة (21 C.S.U. 812(c)).
- المخدر الغير قانوني يعني مادة مُراقبة، لكنه لا يتضمن المادة التي يتم حيازتها أو استخدامها قانونيًا تحت إشراف إخصائي رعاية صحية مُرخص أو التي يتم حيازتها أو استخدامها قانونيًا تحت إشراف أي سلطة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) أو تبعًا لأي بند آخر في القانون الفيديري.

- السلاح له المعنى الذي يعطيه لفظ "سلاح خطير" بموجب الفقرة (2) في القسم الفرعي (g) من القسم 930 تحت العنوان 18 في مجموعة قوانين الولايات المتحدة الأمريكية (United States Code).
- إصابة جسدية خطيرة تعني إصابة جسدية تنطوي على خطر شديد مثل الموت، أو ألم جسدي شديد، أو تشوه واضح وطويل الأمد أو إفساد أو فقدان طويل الأمد لوظيفة جزء أو عضو بالجسم أو قدرة عقلية كما جاء في مجموعة قوانين الولايات المتحدة (18 C.S.U. 13645(h)(3)).

سلطة موظفي المدرسة:

يمكن لموظفي المدرسة استبعاد الطفل ذي الإعاقة الذي يخالف قواعد السلوك لكن ليس لأكثر من 10 أيام دراسية في كل مرة لكل مخالفة، وفقاً لسياسة التأديب المتبعة مع كل الأطفال، إلا إذا كان من المؤكد أن الاستبعاد سيؤدي إلى تغيير في الوضع من الوضع التعليمي الحالي إلى:

- وضع تعليمي بديل ومؤقت،
- أو وضع آخر، أو
- الإيقاف.

عندما تتراكم مرات الاستبعاد (لمدة 10 أيام أو أقل للمرة الواحدة) لتصل إلى أكثر من 10 أيام في السنة الدراسية، يقوم فريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) بتحديد مدى الخدمات المطلوبة لتمكين الطفل من المشاركة في المنهج العام ونحو تحقيق أهدافه/أهدافها في برنامج IEP.

يجوز لموظفي المدرسة مراعاة الظروف الخاصة على أساس كل حالة على حدة في تحديد ما إذا كان التغيير في الوضع التعليمي ملائماً للطفل ذي الإعاقة الذي خالف قواعد السلوك. يشتمل التغيير في الوضع التعليمي الاستبعاد لأكثر من 10 أيام متتالية أو سلسلة من مرات الاستبعاد التي تشكل نمطاً. عندما يؤدي الإجراء التأديبي إلى تغيير في الوضع، تقدم الهيئة الحكومية إشعاراً في اليوم الذي تتخذ فيه القرار ويجب أن يشتمل على مستند الإجراءات الوقائية.

تحديد ظهور الإعاقة:

خلال 10 أيام دراسية لأي قرار لتغيير الوضع التعليمي بسبب مخالفة لقواعد السلوك، يجب على الوالدين وفريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) وفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أن يُراجعوا كل المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع في ملف الطفل، بما في ذلك خطة IFSP أو برنامج IEP الخاصين بالطفل، وأي ملاحظات من المدرس وأي معلومات مرتبطة أعطاها الوالدان، وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك محل النقاش:

- بسبب أو له علاقة مباشرة وأساسية بإعاقة الطفل، أو
- النتيجة المباشرة لفشل الهيئة التعليمية في تطبيق خطة IFSP أو برنامج IEP الخاصين بالطفل.

إذا ما قرر فريق برنامج IEP أن أي من العبارتين السابقتين منطبقتان على الوضع، سيتم تحديد أن السلوك هو ظهور لإعاقة الطفل.

إذا كان السلوك هو ظهور لإعاقة الطفل، يجب على فريق خطة IFSP وفريق برنامج IEP:

- وضع تقييم سلوكي فعال وتطبيق خطة تدخل سلوكية على الطفل، إذا لم تكن الهيئة الحكومية قد فعلت ذلك سابقاً،
- فحص خطة التدخل السلوكية للطفل إذا ما كان/كانت لديها هذه الخطة بالفعل وتعديلها كما يلزم لمعالجة السلوك، و
- إعادة الطفل إلى الوضع التعليمي الذي تم استبعاده/استبعادها منه، إلا إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على أن تغيير الوضع التعليمي هو جزء من تعديل خطة التدخل السلوكية للطفل، فيما عدا إذا كان استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت بسبب المخدرات أو الأسلحة أو إصابة جسدية خطيرة.

إذا كان السلوك ليس ظهوراً لإعاقة الطفل، يمكن لموظفي المدرسة تأديب الطفل بنفس طريقة تأديب الأطفال الآخرين، فيما عدا أن الخدمات التعليمية المناسبة يجب استمرارها.

تغيير الوضع التعليمي:

عند استبعاد الطفل لأكثر من 10 أيام، مما يؤدي إلى تغيير في الوضع التعليمي، سواء كان السلوك ظهوراً للإعاقة، أو عندما يتم استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت (IAES) بسبب المخدرات أو الأسلحة أو الإصابة الجسدية الخطيرة، يستمر الطفل في تلقي الخدمات لتمكينه/تمكينها من الاستمرار في المشاركة في المنهج التعليم العام بالرغم من وجوده في مكان آخر والسير نحو

تحقيق الأهداف الموضوعية في برنامج التعليم الفردي (IEP) الخاص به/بها. أيضاً يجب أن يتلقى الطفل، بشكل ملائم، تقييماً سلوكياً فعالاً وخدمات تدخل سلوكية وتعديلات مصممة لمعالجة المخالفة السلوكية حتى لا تتكرر مرة أخرى. يحدد فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) الخدمات الملائمة والمواقع التي سيتم تقديم الخدمات فيها.

الوضع التعليمي البديل والمؤقت:

- يمكن لموظفي المدرسة استبعاد الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت لمدة تصل حتى 45 يوماً دراسياً بدون اعتبار لإمكانية أن السلوك قد تم تحديده كظهور لإعاقة الطفل، في الحالات التي يكون فيها الطفل:
- حاملاً أو مالكاً لسلاح في الطريق إلى أو في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو إلى أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية.
 - مالكاً أو مستخدماً لمخدرات غير قانونية عن معرفة، أو بائعاً أو مروجاً لبيع مادة مراقبة، في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية، أو
 - متسبباً في إصابة جسدية خطيرة لشخص آخر أثناء وجوده في المدرسة، أو في ممتلكات المدرسة، أو في نشاط مدرسي يقع في نطاق السلطة القضائية للولاية أو الهيئة الحكومية المحلية.

الطعن في إجراء تأديبي:

إذا عارض الوالدان قراراً بخصوص تحديد ظهور إعاقة أو أي قرار بشأن الوضع التعليمي لأسباب تأديبية، يمكن للوالدين تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والهيئة الحكومية. إذا ما رأت الهيئة الحكومية أن الاستمرار في الوضع التعليمي الحالي للطفل سيتسبب غالباً في إصابة للطفل أو لآخرين، يمكن للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والوالدين.

سيقوم قاض القانون الإداري (ALJ) بإدارة جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية المشروحة في قسم "حلّ الخلافات" في هذا المستند. يجب أن تُعقد جلسة الاستماع خلال 20 يوماً دراسياً من تاريخ تقديم الشكوى ويجب أن تؤدي إلى قرار في 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع.

أثناء التوصل إلى قرار بشأن طعن تأديبي، يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ):

- إعادة الطفل إلى وضع تعليمي كان قد تم استبعاده/استبعاده منه، أو
- الأمر بتغيير وضع الطفل إلى وضع تعليمي بديل ومؤقت (IAES) بشكل ملائم لمدة لا تزيد عن 45 يوماً دراسياً إذا ما وجد قاض القانون الإداري (ALJ) أن الاستمرار في الوضع التعليمي الحالي للطفل سيتسبب بشكل قوي في إصابة الطفل أو إصابة آخرين على الأغلب.

عند توجيه شكوى بموجب الإجراءات القانونية بواسطة الوالدين أو الهيئة الحكومية، يبقى الطفل في الوضع التعليمي البديل والمؤقت (IAES) في انتظار قرار قاض القانون الإداري (ALJ) أو حتى تنتهي الفترة المحددة (التي لا تزيد عن 45 يوماً دراسياً)، بناءً على أي منهما يأتي أولاً، إلا إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على غير ذلك.

الطفل غير محدد الأهلية:

- يحق للأطفال الذين لم يتم تحديد أهليتهم للتعليم الخاص والذين تورطوا في سلوك يخالف أي مبدأ أو قاعدة من قواعد السلوك أن يستفيدوا من أي من الحماية المقدمة، إذا كانت الهيئة الحكومية على معرفة بأن الطفل لديه إعاقة قبل حدوث السلوك. تكون الهيئة الحكومية على معرفة قبل وقوع السلوك الذي تسبب في حدوث الإجراء التأديبي إذا:
- عبر الوالدان عن قلقهما كتابياً، أن طفلهما في حاجة إلى التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات، وذلك لموظف إداري أو إشرافي في الهيئة الحكومية أو لمدرس الطفل،
 - طلب الوالدان تقييماً، أو
 - عبر مدرس الطفل أو موظف آخر بالمدرسة عن قلقهما بشكل محدد تجاه نمط سلوكي واضح على الطفل، وذلك بشكل مباشر إلى مدير التعليم الخاص أو موظف إشرافي آخر في الهيئة الحكومية.

لا تُعتبر الهيئة الحكومية على معرفة إذا:

- رفض الوالدان السماح للهيئة الحكومية بتقييم الطفل،
- رفض الوالدان السماح للهيئة الحكومية بتقديم خدمات التعليم الخاص، أو
- تم تقييم الطفل وتحدد أنه/أنها ليس طفل ذا إعاقة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إذا كانت الهيئة الحكومية ليست لديها معرفة بأن الطفل لديه إعاقة قبل اتخاذ الإجراء التأديبي، فيمكن أن يخضع الطفل لنفس المقاييس التأديبية للطفل الغير معاق الذي يصدر عنه سلوكيات مشابهة.

إذا وجه الوالدان طلبًا لإجراء تقييم، أثناء الفترة التي يكون طفلها خاضعًا للمقاييس التأديبية، يجب أن يتم تعجيل التقييم. ويبقى الطفل في الوضع التعليمي الذي تم تحديده بواسطة سلطات المدرسة في انتظار النتائج. إذا تم تحديد أن الطفل لديه إعاقة، بُناءً على تقييم الهيئة الحكومية والمعلومات المقدمة من الوالدين، بذلك يكون على الهيئة الحكومية تقديم التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات وتطبيق كل الإجراءات الوقائية الخاصة بتأديب الأطفال ذوي الإعاقات.

الإحالة إلى والإجراء بواسطة تطبيق القانون والسلطات القضائية:

لا يمنع قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الوكالات الحكومية من التبليغ عن جريمة إلى السلطات المختصة، وتطبيق القانون. يمكن أن تمارس السلطات القضائية مسؤوليتها في تطبيق القانون الفيدرالي وقانون الولاية بالنسبة للجرائم المرتكبة من الطفل ذي الإعاقة. يجب على أية هيئة تُبلغ عن جريمة تقديم نسخ من سجلات التعليم الخاص والسجلات التأديبية للطفل إلى السلطات المختصة إلى الحد المسموح بموجب مجموعة تشريعات ولاية ميريلاند (08.02.A13COMAR)، وسجلات الطالب بموافقة الوالدين، أو وفقًا لاستثناءات موافقة الوالدين المحددة في السياسة.

وضع الأطفال من جانب الوالدين فقط في المدارس الخاصة بنفقة حكومية

لا يُلزم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الهيئة الحكومية بدفع نفقات التعليم، بما في ذلك التدخل المبكر والتعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل الذي لديه إعاقة في مدرسة خاصة، وذلك إذا أتاحت الهيئة الحكومية التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) واختار الوالدان وضع طفلها في مدرسة خاصة.

لا يُلزم قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الهيئة الحكومية بدفع نفقات التعليم، بما في ذلك التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل الذي لديه إعاقة في مدرسة خاصة، وذلك إذا أتاحت الهيئة الحكومية التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) واختار الوالدان وضع طفلها في مدرسة خاصة. لكن رغمًا عن هذا، يكون على الهيئة الحكومية إدراج الطفل في إجمالي الأطفال الموضوعين في مدارس خاصة بواسطة والديهم، وفقًا للتشريعات الفيدرالية. تخضع الخلافات التي تحدث بين الوالدين والهيئة الحكومية بالنسبة لتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) والمسؤولية المالية لإجراءات الشكاوى القانونية حسب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA). يُرجى الرجوع إلى "حلّ الخلافات" للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة.

إذا كان الطفل الذي لديه إعاقة قد تلقى في السابق تعليمًا خاصًا وما يرتبط به من خدمات تحت سلطة الهيئة الحكومية، وقام الوالدان بتسجيل طفلها في رياض الأطفال (preschool) أو مدرسة ابتدائية أو ثانوية بدون الموافقة أو الإحالة من الهيئة الحكومية، يمكن لقاض القانون الإداري (ALJ) أو المحكمة أن تطلب من الهيئة الحكومية تعويض الوالدين عن تكلفة هذا التسجيل إذا ما وجد قاض القانون الإداري (ALJ) أو المحكمة أن الهيئة الحكومية لم تجعل التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) متاحًا للطفل في وقت مناسب قبل هذا التسجيل، ووجد أن الوضع التعليمي الخاص مناسب للطفل. يمكن أن يجد قاض القانون الإداري (ALJ) أو المحكمة أن الوضع التعليمي الذي حدده الوالدان للطفل مناسبًا، حتى لو كان لا يحقق مقاييس الولاية التي تنطبق على التعليم المُقدم من الوكالات الحكومية.

تحديد التعويض:

- يمكن خفض التعويض أو رفضه بواسطة قاض القانون الإداري (ALJ) أو المحكمة إذا:
 - في أحدث اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) حضر الوالدان قبل استبعاد الطفل من الهيئة الحكومية، ولم يُخبر الوالدان فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أنهما رافضان للوضع التعليمي المقترح من الهيئة الحكومية لتوفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE)، بما في ذلك توضيح مخاوفهم ونيّتهم في تسجيل الطفل في مدرسة خاصة بنفقة حكومية، أو
 - على الأقل في عشرة (10) أيام عمل (بما في ذلك أيام العمل التي تكون أثناء العطلة) قبل استبعاد الوالدين للطفل من الهيئة الحكومية، لم يعط الوالدان الهيئة الحكومية إشعارًا كتابيًا بنيّتهم في استبعاد الطفل، مشتملاً على مخاوفهما بالنسبة للوضع التعليمي الحكومي للطفل، أو
 - إذا حدث قبل استبعاد الوالدين للطفل من الهيئة الحكومية، أن أخبرت الهيئة الحكومية الوالدين، من خلال الإشعار الكتابي المُسبق بنيّتها أن تقييم الطفل (مشتملاً على بيان بهدف التقييم الذي كان مناسبًا ومقبولاً)، لكن الوالدين لم يجعلوا طفلها متاحًا للتقييم، أو

- بناءً على حكم قضائي بعدم منطقية تصرفات الوالدين.

لكن على الرغم من الشروط المشروحة أعلاه، فإن تكلفة التعويض:

- لن يتم تخفيضها أو رفض منحها بسبب عدم تقديم الوالدين لهذا الإشعار، إذا:
 - منعت الهيئة الحكومية الوالدين من تقديم الإشعار،
 - عدم تلقي الوالدين لإشعار كتابي، وفقاً لشروط الإشعار في قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) الموضحة أعلاه،
 - الإذعان لشروط الإشعار سيتسبب غالباً في ضرر جسدي للطفل، و
- لا يجوز، حسب قرار المحكمة أو قاض القانون الإداري (ALJ)، ألا يتم تخفيضها أو رفض منحها لعدم تقديم هذا الإشعار إذا:
 - كان الوالدان غير متعلمين ولا يستطيعون الكتابة بالإنجليزية، أو
 - الإذعان للإشعار كما هو موضح أعلاه سيتسبب غالباً في ضرر انفعالي شديد للطفل.

انتقال حقوق الوالدين في سن الرشد

في ميريلاند، لا تنتقل حقوق الوالدين إلى الأطفال ذوي الإعاقات عند بلوغ سن الرشد، إلا تحت ظروف محددة.

بموجب قانون ميريلاند، في بعض الظروف المحدودة، كل الحقوق الممنوحة إلى الوالدين تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) ستنقل إلى الطفل ذي الإعاقة. هذا النقل يحدث عندما يبلغ الطفل سن 18 سنة، إذا لم يتقرر أن الطفل فاقده للأهلية تبعاً لقانون الولاية وكان هناك ما يثبت:

- عدم توفر الوالدين أو عدم التعرف عليهم، وطلب الطفل انتقال حقوق الوالدين إليه وليس الحصول على والد بديل بالتعيين،
- أو عدم مشاركة الوالدين في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص للطفل بعد محاولات متكررة من قبل الهيئة الحكومية لإشراك الوالدين في السنة السابقة،
- أو رفض الوالدين بشكل قاطع المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص للطفل،
- أو عدم استطاعة الوالدين المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص نتيجة للإقامة الطويلة في المستشفى، أو التواجد في مؤسسة للعلاج، أو الإصابة بمرض خطير أو العجز لدى أحد الوالدين أو كليهما وموافقة الوالدين على انتقال الحقوق إلى الطفل،
- أو عدم استطاعة الوالدين على المشاركة في عملية اتخاذ قرار التعليم الخاص نتيجة ظروف استثنائية خارجة عن سيطرتهم، وموافقة الوالدين على انتقال الحقوق إلى الطفل، أو
- إقامة الطفل خارج منزل الوالدين وهو ليس في رعاية أو ليس تحت وصاية هيئة حكومية أخرى.

إذا لم يوافق والدا الطفل المعاق المقيم معهما على انتقال الحقوق إلى الطفل ببلوغه سن 18 سنة، ولم يُحكم بعدم أهلية الطفل بموجب قانون الولاية، يجوز لأي من الطرفين تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية لتحديد ما إذا كان يجب انتقال الحقوق.

إذا ما تم تمثيل الطفل ذي الإعاقة بواسطة والد بديل وفقاً للقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، يجب على الهيئة الحكومية تقديم أي إشعار كتابي يكون مطلوباً وفقاً للقوانين والتشريعات الفيدرالية والخاصة بالولاية إلى كل من الطفل والوالد البديل. كل الحقوق الأخرى الممنوحة إلى الوالد البديل بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) يجب أن تنتقل إلى الطفل إذا لم يُحكم بعدم أهلية الطفل بموجب قانون الولاية وطلب الطفل لانتقال الحقوق.

حلّ الخلافات

توضح الإجراءات التالية الآليات المتاحة للوالدين وللوكالات الحكومية لحلّ الخلافات بالنسبة للتدخل المبكر أو برنامج التعليم الخاص وما يرتبط به من خدمات للطفل. تتضمن هذه الخيارات التوسط، شكوى الولاية، والشكوى بموجب الإجراءات القانونية.

التوسط:

إن التوسط هو آلية يمكن أن يتم استخدامها لحلّ الخلافات بين والدي الطفل ذي الإعاقة وبين الهيئة الحكومية المسؤولة عن تعليم الطفل.

يتولى آلية التوسط موظف من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) يكون مؤهلاً ومدرباً في الأساليب الفعالة للتوسط. الشخص الذي يتم اختياره من قبل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لن يكون لديه تضارباً في المصالح سواء شخصياً أو مهنيًا.

- إن التوسط بدون تكلفة على الوالدين أو الهيئة الحكومية المسؤولة عن التدخل المبكر أو تعليم الطفل، بما في ذلك تكلفة الاجتماع مع الوالدين للحث على التوسط.
- يتم توجيه طلب إلى الهيئة الحكومية المسؤولة عن التدخل المبكر أو تعليم الطفل ومكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). لمساعدة الوالدين على إعداد طلب للتوسط، يوجد نموذج مُتاح من الهيئة الحكومية وعلى موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) www.org.marylandpublicschools.org. لمزيد من المساعدة، اتصل بمكتب التعليم الخاص (Special Education Office) للهيئة الحكومية أو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند، قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر (Early Intervention /the MSDE Division of Special Education Services)، هاتف 410-767-7770.
- يمكن أن يصحب وينصح الوالدين أو الهيئة الحكومية مستشار قانوني أثناء التوسط.
- عموماً تُعقد جلسة التوسط خلال 20 يوماً من استلام طلب كتابي في موقع مناسب للوالدين والهيئة الحكومية.
- جلسات التوسط هي اجتماعات مغلقة. المناقشات التي تحدث أثناء التوسط يجب أن تكون سرية ولا يمكن استخدامها كدليل في أي جلسة استماع لاحقة بموجب الإجراءات القانونية أو في دعوى مدنية. يمكن أن يُطلب من الوالدين أو الهيئة الحكومية توقيع تعهد بالتزام السرية قبل بدء التوسط.
- يجب أن يتم التعبير عن أي اتفاق يتم التوصل إليه بواسطة أطراف التوسط في اتفاقية مكتوبة قابلة للتنفيذ في أي محكمة ولاية (State Court) لديها سلطة الاستماع إلى هذا النوع من القضايا أو في أي محكمة قطاع فيدرالية (Federal District Court).
- لا يجوز للهيئة الحكومية استخدام التوسط في منع أو تأخير حق الوالدين في جلسة استماع للشكوى بموجب الإجراءات القانونية الخاصة بالوالدين.

اجتماع الحث على التوسط:

يجوز للهيئة الحكومية أن تعرض على الوالدين الذين اختاروا عدم استخدام آلية التوسط أن تتقابل معهم في وقت وموقع مناسب للوالدين، للشرح لهما فوائد آلية التوسط ولحث الوالدين على استخدام هذه الآلية.

الفرق بين شكوى الولاية والشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

بالإضافة إلى التوسط، الوالدان لديهما الحق في استخدام آلية شكوى الولاية أو الشكوى بموجب الإجراءات القانونية لحل الخلافات مع الهيئة الحكومية. هذان الخياران لهما قواعد وإجراءات مختلفة.

تشريعات قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لها إجراءات منفصلة بالنسبة لشكاوى الولاية وبالنسبة للشكاوى بموجب الإجراءات القانونية. كما سيتم التفسير أدناه، يجوز لأي فرد أو مؤسسة تقديم شكوى ولاية (State Complaint) بدعوى مخالفة أي شرط لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) من قبل هيئة حكومية. لكن يجوز فقط للوالدين أو الهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) بالنسبة لأي أمر يتعلق بالمعاينة، أو التقييم، أو خدمات التدخل المبكر، أو الوضع التعليمي للطفل ذي الإعاقة، أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملائم (FAPE) للطفل.

يجب على العاملين في الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) حلّ شكوى الولاية (State Complaint) خلال مدة زمنية تبلغ 60 يوماً من أيام التقويم، إلا إذا تمت إطالة المدة الزمنية بشكل ملائم. يجب على قاض القانون الإداري (ALJ) الاستماع إلى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) (إذا لم يتم حلها خلال اجتماع التوصل لحلّ أو خلال التوسط) وعليه إصدار قرار كتابي خلال 45 يوماً من أيام التقويم بعد انتهاء فترة التوصل لحلّ إلا إذا منح قاض القانون الإداري (ALJ) إطالة محددة للمدة الزمنية بناءً على طلب من الوالدين أو من الهيئة الحكومية.

للاطلاع ومقارنة هذه الخيارات، انظر المرفق مع هذا المستند.

شكوى الولاية

يحق للأفراد والمؤسسات تقديم شكوى الولاية (State Complaint) لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE). ولكي تُجري الولاية تحقيقًا، يجب أن يتحقق في الشكوى الكتابية مقاييس معينة مطلوبة في تشريعات قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إذا ما رأى شخص أو مؤسسة أن هيئة حكومية قد خالفت القانون الفيدرالي أو قانون الولاية أو تشريعًا بخصوص شرط التدخل المبكر أو التعليم الخاص، أو أن الهيئة الحكومية لم تُطبق قرار جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Hearing)، يمكن أن يتم تقديم شكوى ولاية (State Complaint). يجب أن يتم تقديم الشكوى لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) ويجب أن يتم توجيهها إلى مساعد مشرف الولاية، قسم التعليم الخاص/خدمات التدخل المبكر: Assistant State Superintendent of Special Education, West 200, MSDE, Early Intervention Services/Division of Special Education, State Superintendent of Education, 21201 Maryland, Baltimore, Baltimore Street. ويجب على الشخص أو المؤسسة التي تقدم شكوى الولاية (Complaint) لدى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أن تُرسل نسخة من الشكوى إلى الهيئة الحكومية في نفس الوقت. للمساعدة في تقديم الشكوى، تتوفر الإجراءات بالتفصيل ونموذج على موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) على الموقع org.marylandpublicschools.www، أو بالاتصال هاتفيًا بفرع التحقيق في الشكاوى والشكاوى بموجب الإجراءات القانونية (Complaint Investigation and Due Process Branch) التابع للقسم على رقم 410-767-7770.

يجب أن تشمل شكوى الولاية (State Complaint) على:

- بيان بأن الهيئة الحكومية قد خالفت شرطًا في تشريعات القانون الفيدرالي أو قانون الولاية.
- الحقائق التي يركز عليها هذا البيان،
- التوقيع ومعلومات الاتصال الخاصة بالشخص/المؤسسة المقدمة لشكوى الولاية، و
- إذا كانت شكوى الولاية تدعي مخالفة تجاه طفل معين:
 - اسم وعنوان محل إقامة الطفل،
 - اسم المدرسة التي يحضر فيها الطفل،
 - وفي حالة طفل أو شاب مشرد، تُضاف معلومات الاتصال المتوفرة لهذا الطفل، واسم المدرسة التي يحضر إليها هذا الطفل،
 - وصف بطبيعة المشكلة لدى الطفل، مشتملاً على الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة، و
 - حل مُقترح للمشكلة إلى الحد المعروف والمتاح للطرف في الوقت الذي تم فيه تقديم شكوى الولاية (State Complaint).

يجب أن تدعي شكوى الولاية مخالفة تمت خلال مدة لا تزيد عن سنة واحدة سابقة للوقت الذي استلمت فيه الولاية للشكوى. وعلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) إصدار نتائجها خلال 60 يومًا من أيام التقويم من استلام شكوى الولاية، ويجوز لهم إطالة المدة الزمنية عن 60 يومًا في حالة:

- وجود ظروف استثنائية بخصوص شكوى معينة، أو
- اتفق الوالدان والهيئة الحكومية المعنيون بالأمر بشكل طوعي على مدّ الوقت لتجربة التوسط أو وسائل بديلة لحلّ الخلاف.

كحد أدنى، يجب أن تقوم الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) بـ:

- إجراء تحقيق مستقل في الموقع، إذا ما تقرر أن هذا ضروري،
- إعطاء الفرصة لمقدم الشكوى لتقديم معلومات إضافية، سواء شفهيًا أو كتابيًا، عن الادعاءات الموجودة في شكوى الولاية (State Complaint)،
- مراجعة كل المعلومات المتعلقة بالأمر والتوصل إلى قرار مستقل بشأن ما إذا كانت الهيئة الحكومية قد خالفت شروط القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، و
- إصدار قرار كتابي إلى مقدم الشكوى والهيئة الحكومية يعالج كل ادعاء في الشكوى ويشتمل على نتائج للتحقيقات والاستنتاجات.

أيضًا سيُشتمل القرار على أسباب القرار النهائي وإجراءات التطبيق الفعّال للقرار النهائي، وإذا كانت هناك حاجة لذلك، سيُشتمل على نشاطات المساعدة التقنية، والمفاوضات، والأفعال التصحيحية لتحقيق الامتثال للقرار. إذا ما قررت الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أن الهيئة الحكومية قد فشلت في توفير الخدمات الملائمة، سيعالج القرار النهائي الكتابي كيفية تصحيح الهيئة الحكومية للتقصير في تلك الخدمات الملائمة لحاجات الطفل، والملائمة للخدمات المستقبلية لكل الأطفال من ذوي الإعاقات.

حلّ شكوى الولاية:

التوسط وغيره من الأساليب الأقل رسمية لحلّ الخلاف قد تكون متوفرة ومُشجّعة. إذا ما قامت الأطراف بحلّ الشكوى، تكون الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) ليست في حاجة إلى إجراء تحقيق بموجب التشريعات الفيدرالية.

حل شكوى ولاية تابعة لجلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية:

إذا تلقت الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) شكوى ولاية (State Complaint) هي أيضاً جزء من جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Hearing)، أو إذا احتوت شكوى الولاية على مواضيع متعددة تكون إحداها أو أكثر جزء من جلسة استماع، يجب أن تستبعد الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أي طرف في شكوى الولاية يتم مخاطبته في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى ختام جلسة الاستماع هذه. لكن مع هذا، أي أمر في شكوى الولاية وهو ليس جزءاً من جلسة الاستماع بموجب الإجراءات يجب حله باتباع المدة الزمنية والإجراءات الموضحة سابقاً. إذا ما تم إثارة أي موضوع في شكوى الولاية تم التقرير بشأنه في جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية مشتملاً على نفس الأطراف المعنية بالأمر، يكون قرار جلسة الاستماع ملزماً، وعلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) إخبار مقدم الشكوى بهذه النتيجة.

شكوى بموجب الإجراءات القانونية:

يجوز للوالدين أو الهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) بالنسبة لأي أمر يتعلق بالمعاقبة، أو التقييم، أو خدمات التدخل المبكر، أو الوضع التعليمي، أو توفير التعليم الحكومي المجاني الملانم (FAPE) للطفل.

يجب أن تدعي الشكوى التي بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) مخالفة حدثت في مدة لا تزيد عن سنتين قبل معرفة أو قبل وجوب معرفة الوالدين أو الهيئة الحكومية بالفعل الذي تم ادعاؤه والذي يُشكل أساس الشكوى.

هذه المدة الزمنية لا تُطبق إذا لم يستطع الوالدان تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية خلال المدة الزمنية لأن الهيئة الحكومية قد حرفت الحقائق بشكل يقولها أنها حلت الأمور المحددة في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، أو أن الهيئة الحكومية قد حجبت معلومات يُستترق تقديمها تبعاً لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) عن الوالدين

لتقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) يجب على الوالدين أو الهيئة الحكومية (أو محام الوالدين أو محام الهيئة الحكومية) تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية إلى الطرف الآخر وإلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). يجب أن تشتمل الشكوى على كل المحتوى المذكور أدناه ويجب أن تبقى سرية.

لمساعدة الوالدين في تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint)، يتوفر طلب للتوسط ولنموذج الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الهيئة الحكومية التي تم تقديم خدمات التدخل المبكر بواسطتها، وحيث يحضر الطفل المدرسة، وعلى موقع الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند على www.org.marylandpublicschools.org. لمزيد من المساعدة، اتصل بمكتب التدخل المبكر (Early Intervention Office)، ومكتب التعليم الخاص (Special Education Office) للهيئة الحكومية أو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند، قسم التعليم الخاص وخدمات التدخل المبكر (the MSDE Division of Special Education and Early Intervention Services)، على رقم 767-7770 (410).

محتوى الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

يجب أن تشتمل الشكوى التي بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) على:

- اسم الطفل،
- وعنوان محل إقامة الطفل (أو، بالنسبة للطفل المشرد، معلومات الاتصال المتاحة)،
- واسم المدرسة التي يحضر فيها الطفل،
- واسم الهيئة الحكومية المسؤولة عن تعليم الطفل (مثل: نظام المدرسة المحلية)،
- ووصف لمشكلة الطفل يرتبط بالبدء أو التغيير المُقترح أو المرفوض، ومشتملاً على الحقائق التي ترتبط بالمشكلة، و
- حل مُقترح للمشكلة إلى الحد المعروف والمتاح للطرف في الوقت الذي تم فيه تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint).

لا يجوز للوالدين أو الهيئة الحكومية أن يحصلوا على جلسة استماع بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Hearing) حتى يقدم الوالدان أو الهيئة الحكومية (أو محام الوالدين أو محام الهيئة الحكومية) شكوى بموجب الإجراءات القانونية (Process Due Complaint) تحتوي على هذه المعلومات.

الرد على الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

عندما يقدم طرف شكوى بموجب الإجراءات القانونية، يجب على الهيئة الحكومية المسؤولة عن التدخل المبكر والتعليم للطفل:

- إخبار الوالدين بالخدمات القانونية وغيرها من الخدمات المجانية المرتبطة أو منخفضة التكاليف المتاحة
- وتقديم نسخة من مستند الإجراءات الوقائية، و
- إخبار الوالدين عن توفر التوسط.

إذا لم تكن الهيئة قد أرسلت إشعار كتابي مسبق إلى الوالدين بشأن المواضيع المطروحة من قبل الوالدين في الشكوى بموجب الإجراءات، فيجب على الهيئة الحكومية إرسال رد للوالدين، خلال 10 أيام من استلام الشكوى بموجب الإجراءات، يحتوي على:

- تفسير لسبب اقتراح أو رفض الهيئة الحكومية القيام بالفعل (الأفعال)،
- ووصف لأي خيارات أخرى بحثتها الهيئة الحكومية والأسباب التي من أجلها تم رفض هذه الخيارات،
- وبيان بأن والدي الطفل ذي الإعاقة لهما حمايات بموجب الإجراءات الوقائية لهذا الجزء، وإذا لم يكن هذا الإشعار إحالة أولية للتقييم، والوسائل التي من خلالها يمكن الحصول على نسخة من الإجراءات الوقائية، و
- مصادر الاتصال للوالدين للحصول على المساعدة في فهم بنود قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

هذا الرد لا يمنع الهيئة الحكومية من تأكيد أن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) من الوالدين غير كافية عند اللزوم.

يجب على الطرف الآخر للشكوى بموجب الإجراءات القانونية (الوالدين أو الهيئة الحكومية) إرسال رد للطرف الآخر يخاطب بشكل خاص الأمور المذكورة في الشكوى، خلال 10 أيام من أيام التقويم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint).

كفاية الإشعار:

تعتبر الشكوى بموجب الإجراءات القانونية كافية إلا إذا أخبر الطرف المستلم للشكوى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) وأخبر الطرف الآخر كتابيًا خلال 15 يومًا من استلامها أن الطرف المُستلم يرى أن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية غير محققة لشروط المحتوى. خلال خمسة (5) أيام من استلام إشعار عدم الكفاية، سيقدر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) ما إذا كانت الشكوى بموجب الإجراءات القانونية تحقق شروط المحتوى ويخبر الأطراف كتابيًا على الفور،

يجوز لطرف تعديل شكواه بموجب الإجراءات القانونية فقط إذا وافق الطرف الآخر كتابيًا وأن يُعطى فرصة حلّ الأمور من خلال اجتماع التوصل لحلّ كما هو موضح أدناه، أو أن يمنح مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إذنًا لا يزيد عن خمسة (5) أيام قبل عقد جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية. تبدأ المدة الزمنية لاجتماع التوصل لحلّ وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية مرة أخرى بواسطة تقديم شكوى مُعدّلة بموجب الإجراءات القانونية.

وضع الطفل أثناء الإجراءات:

أثناء سير أية إجراءات إدارية أو قضائية (فيما عدا كما هو مذكور في قسم التأديب)، وفيما عدا إذا وافق الوالدان والهيئة الحكومية على غير ذلك، يجب أن يبقى الطفل في وضع التدخل المبكر أو الوضع التعليمي الحالي الخاص به. إذا تضمنت الإجراءات طلبًا مبدئيًا لقبول مبدئي في مدرسة حكومية، يجب أن يوضع الطفل، مع موافقة الوالدين، في البرنامج الحكومي حتى يتم استكمال كل الإجراءات. إذا اتفق قرار قاض القانون الإداري (ALJ) مع الوالدين على ملائمة حدوث التغيير في خدمات التدخل المبكر أو الوضع التعليمي، فإن هذا الوضع يُصبح الوضع الحالي للطفل أثناء سير الطلبات القانونية اللاحقة.

آلية التوصل لحلّ:

خلال 15 يوم من أيام التقويم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين، وقبل بدء جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية، يجب على الهيئة الحكومية عقد اجتماع مع الوالدين والعضو أو الأعضاء الملائمين في فريق الخطة الفردية

لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IEP) الذين لديهم معرفة معينة عن الحقائق المحددة في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين. الاجتماع:

- يجب أن يتضمن ممثل عن الهيئة الحكومية له سلطة اتخاذ القرار بالنيابة عن الهيئة الحكومية، و
- لا يجوز أن يتضمن على محامي يمثل الهيئة الحكومية إلا إذا حضر الوالدان محامياً.

يحدد الوالدان والهيئة الحكومية الأعضاء الملائمين من الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IEP) لحضور الاجتماع.

الهدف من الاجتماع بالنسبة للوالدين هو مناقشة الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (ue Process Complaint) والحقائق التي تشكل أساس الشكوى، حتى تحصل الهيئة الحكومية على الفرصة لحل الخلاف.

اجتماع التوصل لحل غير ضروري إذا:

- اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً على التنازل عن الاجتماع،
- اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على تجربة التوسط، أو
- إذا بدأت الهيئة الحكومية في الشكوى بموجب الإجراءات.

إذا لم تحل الهيئة الحكومية الشكوى بموجب الإجراءات (Due Process Complaint) إرضاءً للوالدين خلال 30 يوماً من أيام التقويم من استلام الشكوى (فترة التوصل لحل)، يجوز عقد جلسة الاستماع بموجب الإجراءات (Process Hearing Due).

تبدأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لإصدار القرار النهائي في نهاية فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، إلا إذا انطبقت واحدة من الظروف التالية المشروحة أدناه في "التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم" أو "المدد الزمنية المُعجلة".

التعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم:

فيما عدا اتفاق الوالدين والهيئة الحكومية على إطالة آلية التوصل لحل، أو التخلي عن آلية التوصل لحل، أو استخدام التوسط، فإن عدم مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل سيؤخر المدة الزمنية لآلية التوصل لحل وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى يتم عقد الاجتماع.

إذا لم تستطع الهيئة الحكومية تحقيق مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل بعد بذل جهود معقولة وتوثيق هذه الجهود بالمستندات، فإنه يجوز للهيئة الحكومية في نهاية فترة التوصل لحل التي تستغرق 30 يوماً من أيام التقويم أن تطلب رفض قاض القانون الإداري (ALJ) للشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint). يجب أن يتضمن توثيق جهود الهيئة الحكومية بالمستندات سجلاً بالمحاولات المبذولة لتنظيم وقت ومكان موافق عليه من الطرفين، مثل:

- سجلات مفصلة بالمكالمات التليفونية التي أجريت أو التي تمت محاولة إجرائها ونتائج هذه المكالمات،
- ونسخ من المراسلات المبعثة إلى الوالدين وأي ردود تم تلقيها، و
- السجلات المفصلة للزيارات إلى منزل أو مكان عمل الوالدين ونتائج هذه الزيارات.

إذا لم تعقد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحل خلال 15 يوماً من أيام التقويم من استلام إشعار شكوى الوالدين بموجب الإجراءات القانونية أو إذا لم تشارك في اجتماع التوصل لحل، يجوز للوالدين طلب الشروع في جلسة الاستماع وإصدار القرار خلال 45 يوماً من أيام التقويم.

إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً على التنازل عن اجتماع التوصل لحل، إذا تبدأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية من اليوم التالي.

بعد بدء التوسط أو اجتماع التوصل لحل وقبل نهاية فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية كتابياً أن الاتفاق غير ممكن، إذا تبدأ المدة الزمنية المستغرقة 45 يوماً لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية من اليوم التالي.

إذا اتفق الوالدان والهيئة الحكومية على تجربة التوسط، في نهاية فترة التوصل لحلّ المستغرقة 30 يوماً من أيام التقويم، يمكن للطرفين الموافقة كتابياً على الاستمرار في آلية التوسط حتى يتم التوصل إلى اتفاق. لكن مع هذا، إذا انسحب أي من الوالدين أو الهيئة الحكومية من آلية التوسط، إذا تبدأ الفترة الزمنية المستغرقة 45 يوماً من أيام التقويم لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية في اليوم التالي.

اتفاق قرار التسوية:

إذا تم التوصل لحلّ الخلاف في اجتماع التوصل لحلّ، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية الاشتراك في اتفاقية ملزمة قانونياً تكون:

- موقعة من الوالدين وممثل الهيئة الحكومية الذي لديه سلطة إلزام الهيئة الحكومية بالاتفاقية، و
- قابلة للتنفيذ في أي محكمة ولاية مختصة (محكمة ولاية لها سلطة الاستماع إلى هذا النوع من القضايا) أو في محكمة قطاع فيدرالية.

إذا ما اشترك الوالدان والهيئة الحكومية في اتفاقية نتيجة لاجتماع التوصل لحلّ، يجوز لأي من الطرفين إبطال الاتفاقية خلال ثلاثة (3) أيام عمل.

جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية:

الوالدان أو الهيئة الحكومية المشتركان في الخلاف لديهما الفرصة لجلسة استماع محايدة بموجب الإجراءات القانونية عند تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية.

قاض القانون الإداري (ALJ):

- هو موظف في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)،
- ليس لديه مصلحة شخصية أو مهنية تتعارض مع الموضوعية في جلسة الاستماع،
- لديه المعرفة والفهم لبنود قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، والتشريعات الفيدرالية وتشريعات الولاية التابعة لقانون تعليم الأفراد المعاقين، والتفسيرات القانونية لقانون تعليم الأفراد المعاقين، و
- لديه المعرفة والقدرة على إدارة جلسات الاستماع، وعلى إصدار وكتابة القرارات المتسقة مع الممارسة القانونية المناسبة والقياسية.

موضوع الشكوى بموجب الإجراءات القانونية:

لا يجوز للطرف (الوالدان أو الهيئة الحكومية) الذي قدم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية أن يثير مواضيع في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية لم يتم ذكرها في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، إلا إذا وافق الطرف الآخر.

حقوق الاستماع:

يحق لأي طرف في أي جلسة استماع بموجب الإجراءات (بما في ذلك جلسة الاستماع عن الإجراءات التأديبية لقانون تعليم الأفراد المعاقين):

- أن يمثل نفسه أو أن يتم تمثيله بواسطة محامي في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات وفقاً لمادة حكومة الولاية رقم 1607.1-98، في شرح مجموعة قوانين ولاية ميريلاند،
- وأن يكون في صحبته محامي وأن يتلقى المشورة منه ومن أشخاص لديهم معرفة خاصة أو تدريب بالنسبة لمشاكل الأطفال ذوي الإعاقة،
- وأن يقدم أدلة ويواجه ويستجوب ويطلب حضور شهود،
- وأن يمنع تقديم أي دليل في جلسة الاستماع لم يتم الكشف عنه لهذا الطرف قبل خمسة أيام عمل على الأقل من جلسة الاستماع،
- وأن يحصل على سجل كتابي أو إلكتروني، حسب اختيار الوالدين، بكل كلمة في جلسة الاستماع، و
- أن يحصل على نتائج الحقائق والقرارات كتابياً أو إلكترونياً، حسب اختيار الوالدين.

الكشف الإضافي عن المعلومات:

قبل جلسة الاستماع بموجب الإجراءات بخمسة (5) أيام عمل على الأقل، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية الكشف لأحدهما الآخر عن كل التقييمات التي تم استكمالها حتى هذا التاريخ والتوصيات بناءً على هذه التقييمات التي ينوي الوالدان أو الهيئة الحكومية استخدامها في جلسة الاستماع.

يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يمنع أي طرف لا يلتزم بهذا الشرط من تقديم التقييم أو التوصية المرتبطة بالموضوع في جلسة الاستماع بدون موافقة الطرف الآخر.

حقوق الوالدين:

الوالدان لديهما حق:

- إحضار الطفل،
- وفتح جلسة الاستماع للجمهور، و
- الحصول على سجل بجلسة الاستماع، ونتائج الحقائق والقرارات المقدمة بدون تكلفة.

قرار جلسة الاستماع:

يجب أن يركز قرار قاض القانون الإداري (ALJ) عما إذا كان الطفل يتلقى تعليمًا حكوميًا مجانيًا ملائمًا (FAPE) على أسس ثابتة. في الأمور التي تدعي مخالفة إجرائية، يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يحكم بأن الطفل لم يتلق تعليمًا حكوميًا مجانيًا ملائمًا (FAPE) فقط إذا كان عدم كفاية الإجراءات:

- تتعارض مع حق الطفل في تعليم حكومي مجاني ملائم (FAPE)،
- أو تتعارض بشكل كبير مع فرصة الوالدين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لتقديم التعليم الحكومي المجاني (FAPE) للطفل، أو
- تتسبب في الحرمان من فائدة تعليمية.

لا يمكن تأويل أي من الشروط المذكورة أعلاه لمنع قاض القانون الإداري (ALJ) من أمر الهيئة الحكومية بالالتزام بالشروط في قسم الإجراءات الوقائية للتشريعات الفيدرالية بموجب الجزء B لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) (تشريعات القوانين الفيدرالية 34 CFR، من الجزء 300.500 وحتى 300.536)

شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية:

لا يوجد شيء في قسم الإجراءات الوقائية لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) يمنع الوالدين من تقديم شكوى منفصلة بموجب الإجراءات القانونية (Separate Due Process Complaint) بخصوص موضوع منفصل عن الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (Due Process Complaint) التي تم تقديمها بالفعل.

المدة الزمنية وملائمة جلسة الاستماع:

ليس بعد 45 يومًا من أيام التقييم بعد نهاية فترة اجتماعات التوصل لحلّ المستغرقة 30 يومًا من أيام التقييم أو، كما هو مشروح تحت عنوان "التعديلات في فترة التوصل لحلّ المستغرقة 30 يومًا من أيام التقييم" أو "المدد الزمنية المعجلة"، ليس أكثر من 45 يومًا من أيام التقييم بعد نهاية فترة الوقت المعدّل:

- يتم التوصل إلى قرار نهائي في جلسة الاستماع، و
- يتم إرسال نسخة من القرار لكل من الأطراف.

يجوز لقاض القانون الإداري (ALJ) أن يمنح مدًا مُحددًا للوقت بعد فترة 45 يومًا من أيام التقييم بُناءً على طلب أي من الطرفين. يجب أن تُعقد كل جلسة استماع في وقت ومكان ملائم بشكل معقول بالنسبة للوالدين وللطفل.

المدد الزمنية المعجلة:

الهيئة الحكومية مسؤولة عن تنظيم جلسة استماع مُعجلة بموجب الإجراءات عندما يتم تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بالنيابة عن الطفل ذي الإعاقة، بالنسبة لـ:

- طفل لديه إعاقة ليس مسجلاً ولا يحضر إلى مدرسة في الوقت الحالي،
- أو وضع الطفل الذي لديه إعاقة في وضع تعليمي بديل وموقت، أو
- تحديد ظهور الإعاقة.

يجب أن تحدث جلسة الاستماع بموجب الإجراءات خلال 20 يومًا دراسيًا من تاريخ تقديم الشكوى. يجب على قاض القانون الإداري (ALJ) أن يصل لقرار خلال 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع. يجب أن يحدث اجتماع التوصل لحلّ خلال سبعة (7) أيام من أيام التقييم من استلام إشعار الشكوى بموجب الإجراءات ويمكن لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات أن تستمر إلا إذا تم حل الموضوع بشكل يرضي الطرفين خلال 15 يوم من أيام التقييم من استلام الشكوى بموجب الإجراءات.

حسم قرار جلسة الاستماع:

قرار قاض القانون الإداري نهائي إلا إذا تم الطعن فيه بواسطة أي من الوالدين أو الهيئة الحكومية. يحق لأي طرف متضرر من النتائج والقرارات أن يقيم دعوى مدنية بخصوص الشكوى المقدمة في جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية.

الطعن:

يحق لأي طرف في جلسة الاستماع لا يتفق مع النتائج والقرار أن يطعن برفع دعوى مدنية في أي محكمة ولاية مختصة أو في محكمة قطاع في الولايات المتحدة الأمريكية بدون اعتبار لقيمة الدعوى خلال 120 يومًا من تاريخ قرار قاض القانون الإداري (ALJ).

في أي دعوى مدنية، ستقوم المحكمة بـ:

- استلام سجلات سير الإجراءات الإدارية،
- وسامح الأدلة الإضافية بطلب من الوالدين أو بطلب من الهيئة الحكومية،
- وبناء قرارها على رجحان الدليل: و
- ومنح الراحة بأن المحكمة ستحكم بما هو ملائم.

لا يوجد ما يحد أو يقيد في الجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) من الحقوق والإجراءات والإصلاحات المتاحة بموجب الدستور الأمريكي، أو بموجب قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات (ADA) لعام 1990، أو بموجب العنوان V من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 (القسم 504)، أو أية قوانين فيدرالية أخرى تحمي حقوق الأطفال ذوي الإعاقات. فيما عدا أنه، قيل تقديم دعوى مدنية بموجب هذه القوانين، يجب على الوالدين والهيئة الحكومية أن يكونوا قد استنفذوا الإجراءات جلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية لدى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). هذا يعني أن الوالدين قد يكون لديهما إصلاحات متاحة بموجب قوانين أخرى تتداخل مع تلك المتاحة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، لكن بوجه عام، للحصول على المساعدة وفقًا لتلك القوانين الأخرى، يجب أن يستخدم الوالدان أولاً الإصلاحات الإدارية المتاحة بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (مثل: الشكوى بموجب الإجراءات القانونية، واجتماع التوصل لحل، وإجراءات جلسة الاستماع المحايدة بموجب الإجراءات) قبل الذهاب مباشرة إلى المحكمة.

رسوم المحاماة

في أي دعوى أو إجراء يُقام بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، يجوز أن تعوض المحكمة رسومًا معقولة للمحاماة:

- للوالدين أو للأوصياء على الطفل ذي الإعاقة الذين هم الطرف الرابح،
- أو للطرف الرابح الذي هو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أو أي هيئة حكومية أخرى ضد محام الوالدين الذي قدم شكوى أو أقام دعوى لاحقة لا مبرر لها وغير معقولة أو لا أساس لها، أو ضد محام الوالدين الذي استمر في الدعوى حتى بعد أن أصبحت الدعوى لا مبرر لها أو غير معقولة أو لا أساس لها، أو
- إلى الطرف الرابح الذي هو الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند (MSDE) أو أي هيئة حكومية ضد محام الوالدين، أو ضد الوالدين، إذا كانت شكوى الوالدين أو إقامة الدعوى اللاحقة قد تم تقديمها لأي هدف غير ملائم، مثل الإزعاج، أو التسبب في تأخير غير ضروري، أو لزيادة تكلفة الدعوى بدون داع.

الرسوم الممنوحة يجب أن تركز على المعدلات السائدة في المجتمع الذي أقيمت فيه الدعوى تبعًا لنوع وجودة الخدمات المقدمة. لا يجوز استخدام حصة إضافية أو مُضاعفة في حساب الرسوم الممنوحة.

لا يجوز منح الرسوم في الظروف التالية:

- لأي اجتماع لفريق الخطة الفردية لخدمة الأسرة (IFSP) أو برنامج التعليم الفردي (IEP) إلا إذا تم عقد الاجتماع نتيجة لجلسة استماع بموجب الإجراءات أو نتيجة لدعوى قضائية،
- وللتوسط الذي تم تنفيذه قبل تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية،
- وللاجتماعات التوصل لحل، و
- للخدمات التالية لعرض تسوية كتابي إلى الوالدين في حالة:
 - تم تقديم العرض خلال المدد الزمنية بموجب القاعدة 68 من القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية، أو في دعوى إدارية، أكثر من عشرة أيام قبل بدء الدعوى،

- ولم يتم قبول العرض خلال عشرة أيام، و
- وجدت المحكمة أن الرضا التي حصل عليها الوالدان في جلسة الاستماع ليس أكثر ملائمة للوالدين عن عرض التسوية. يجوز منح الرسوم والتكاليف إذا كان الوالدان محقين تماماً بالنسبة لرفض عرض التسوية.

يجوز خفض الرسوم في الظروف التالية:

- أطال الوالدان أو محام الوالدين فترة حل الخلاف بشكل غير مبرر،
- أو تجاوزت قيمة الرسوم بشكل غير معقول معدل تكلفة الساعة السائد في المجتمع للخدمات المشابهة من محامين يتمتعون بمهارات على نفس مستوى الكفاءة والسمعة والخبرة،
- أو أن الوقت والخدمات كان مبالغ فيهم بالنسبة لطبيعة الدعوى القضائية، أو
- عدم تقديم المحامي للمعلومات الملائمة في تقديم إشعار طلب جلسة الاستماع بموجب الإجراءات.

لن يتم خفض الرسوم إذا:

- أطالت الهيئة الحكومية فترة التوصل لحلّ، أو
- كانت هناك مخالفة لشروط الإجراءات الوقائية.

ولأن حق الوالدين في استعادة رسوم المحاماة يعتمد على تحقيق شروط معينة تم تحديدها في قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)، على الوالدين مناقشة هذا الأمر مع محاميهم.

مرفق: مخطط مقارنة آليات حل الخلافات لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA)

شكوى الولاية	آلية التوصل لحل	شكوى بموجب الإجراءات القانونية	التوسط
أي شخص أو مؤسسة بما في ذلك الذين هم خارج الولاية	تحدد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحلّ بُناءً على استلام شكوى بموجب الإجراءات القانونية إلا إذا اتفق الطرفان على التخلي عن التوسط أو استخدامه	الوالدان أو الهيئة الحكومية	الوالدان أو الهيئة الحكومية، لكن يجب أن يكون الأمر اختياريًا بالنسبة لكليهما
سنة واحدة من تاريخ المخالفة المزعومة	مُثارة بواسطة الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين	سنتان منذ معرفة الطرف أو منذ كان يجب أن يعرف بالمشكلة مع توقعات محددة ¹	غير محدد
مخالفة مزعومة للجزء B من قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) أو الجزء 300	مثل الأمور المثارة في الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين	أي أمر يرتبط بالمعاينة والتقييم والوضع التعليمي أو تقديم تعليم حكومي مجاني ملائم (هناك استثناءات)	أي أمر تابع للجزء 300، بما في ذلك الأمور المثارة قبل تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية (هناك استثناءات) ²
60 يومًا من استلام الشكوى إلا إذا تم منح مدّ إضافي ⁸	يجب أن تعقد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحلّ خلال 15 يومًا من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من الوالدين، إلا إذا اتفق الطرفان كتابيًا على التنازل عن الاجتماع أو على استخدام التوسط.	45 يومًا من نهاية فترة التوصل لحلّ إلا إذا تم منح مدّ محدد للمدة الزمنية ^{3, 4}	غير محددة
الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند ⁹	الوالدان والهيئة الحكومية يجب أن يوافق كلا الطرفين على أي حلّ	ضابط جلسة الاستماع/قاضي القانون الإداري (ALJ)	الوالدان والهيئة الحكومية مع وسيط
			الآلية اختيارية ويجب أن يوافق كلا الطرفين على أي حلّ

¹ الوقت المحدد لا يُطبق على الوالدين إذا تم منع الوالدين من تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية بسبب: (1) تحريف محدد من الهيئة الحكومية أنها قد حلت المشكلة التي تشكل أساس الشكوى بموجب الإجراءات، أو (2) إخفاء الهيئة الحكومية للمعلومات عن الوالدين والتي هي مطلوب تقديمها بموجب الجزء 300 لقانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) للوالدين تبعًا لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.511(f)).

² تتضمن الاستثناءات: لا يجوز للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية أو استخدام التوسط لإلغاء رفض الوالدين للموافقة على التوفير المبدئي لخدمات التعليم الخاص تبعًا لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.300(b)(3))، ولا يجوز للهيئة الحكومية تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية أو استخدام التوسط لإلغاء رفض الوالدين على الموافقة على التقييم المبدئي أو إعادة التقييم لطفل مُلحق بمدرسة خاصة بواسطة الوالدين أو طفل يتلقى تعليمه في المنزل، تبعًا لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.300(c)(4)(i)). حق والدي الأطفال المُلحقين بمدرسة خاصة بواسطة والديهم في تقديم شكوى بموجب الإجراءات القانونية مقيد بفشل الهيئة الحكومية في تحقيق شروط نظام "Child Find" تبعًا لتشريعات القوانين الفيدرالية

(34 R.F.C § 300.140). فشل الهيئة الحكومية في توفير مدرس ذي كفاءة عالية ليس موضوعاً خاضعاً للشكوى بموجب الإجراءات القانونية، لكن يمكن تقديم شكوى الولاية لدى هيئة الولاية للتعليم (State Education Agency) تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.156(e)).

³ إذا تم تقديم الشكوى بموجب الإجراءات القانونية من أجل جلسة استماع معجلة وفقاً لإجراءات تأديبية، أو كان الطفل غير مسجل حالياً ولا يحضر إلى مدرسة، فإن فترة التوصل لحل تكون 15 يوماً من أيام التقويم (مع عقد الاجتماع خلال سبعة أيام). إذا لم يتم حل الأمر بشكل يرضي الطرفين، يجب أن تُعقد جلسة الاستماع خلال 20 يوماً دراسياً من تاريخ طلب جلسة الاستماع ويجب أن يتم اتخاذ قرار خلال 10 أيام دراسية بعد جلسة الاستماع (تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية 34 R.F.C § 300.532(c) ومجموعة تشريعات ولاية ميريلاند COMAR 05.01.15.A13).

⁴ يجوز لضابط جلسة الاستماع/قاض القانون الإداري أن يمنح مداً معيناً للوقت بطلب من أي الطرفين. تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.516(c)).

⁵ تسمح التشريعات بالتعديلات في فترة التوصل لحل المستغرقة 30 يوماً. تبدأ المدة الزمنية البالغة 45 يوماً لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية في اليوم الذي يلي واحداً من الأحداث التالية: (1) اتفاق كلا الطرفين كتابياً على التنازل عن اجتماع التوصل لحل، (2) بعد بدء أي من التوسط أو اجتماع التوصل لحل لكن قبل نهاية فترة الثلاثين يوماً، اتفق الطرفان كتابياً أن الاتفاق غير ممكن، (3) إذا اتفق كلا الطرفين كتابياً على الاستمرار في التوسط في نهاية فترة التوصل لحل البالغة 30 يوماً، لكن بعد ذلك، انسحب الوالدان أو الهيئة الحكومية من آلية التوسط. تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.510(c)).

⁶ عدم مشاركة الوالدين في اجتماع التوصل لحل يؤخر المدة الزمنية لآلية التوصل لحل وجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية حتى يتم عقد الاجتماع. تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.510(b)(3)).

⁷ إذا لم تعقد الهيئة الحكومية اجتماع التوصل لحل خلال 15 يوماً من استلام الشكوى بموجب الإجراءات القانونية للوالدين أو لم تشارك في اجتماع التوصل لحل، يجوز للوالدين طلب تدخل قاض القانون الإداري (ALJ) لبدء المدة الزمنية لجلسة الاستماع بموجب الإجراءات القانونية تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.510(b)(5)).

⁸ يمكن إطالة المدة الزمنية لحل شكوى الولاية إذا حدثت ظروف استثنائية بالنسبة لشكوى معينة، أو إذا اتفق الوالدان (أو الشخص أو المؤسسة، إذا كان التوسط أو الوسائل البديلة الأخرى لحل الخلافات متاحة للشخص أو المؤسسة بموجب إجراءات الولاية) والهيئة الحكومية على مد الوقت للاشتراك في التوسط أو الاشتراك في وسائل بديلة أخرى لحل الخلافات، إذا كان ذلك متاحاً في الولاية تبعاً لتشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.152(b)(1)).

⁹ تقدم إجراءات الشكوى للإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند الفرصة إلى الهيئة الحكومية للرد على الشكوى، بما في ذلك، حسبما ترى الهيئة الحكومية، عرض لحل الشكوى وفرصة للوالدين الذين قدما الشكوى والهيئة الحكومية أن يشتركا في التوسط بشكل اختياري. تشريعات القوانين الفيدرالية (34 R.F.C § 300.152(a)(3)). في بعض الحالات، يستطيع مقدم الشكوى والهيئة الحكومية حل الخلاف بدون الحاجة إلى الإدارة التعليمية في ولاية ميريلاند لحل المشكلة.